

كهرباء لبنان تبرّر تقصيرها بمزيد من الذرائع

المياومون؛ لا نتحمل مسؤولية الأعطال والتقنين

بعد أن تذرعت مؤسسة كهرباء لبنان بأن عدم قيامها بالتصليحات اللازمة للتيار الكهربائي في عدد من المناطق لا سيما في مدينة بيروت، سببه اعتصام المياومين، وأن فريق الصيانة لم يجد من يفتح له المخازن للحصول على المستلزمات المطلوبة، فتح المياومون أول من أمس البوابة البحرية في مؤسسة كهرباء لبنان، في حضور ممثل النائب محمد قباني صلاح المنجد لمواكبة عملية تسليم المعدات لوظففي مؤسسة الكهرباء لتصليح عطل محطة الأونيسكو الذي يغذي القسم الأكبر من مدينة بيروت، من الساعة التاسعة حتى الحادية عشرة. لكن لم يحضر أحد من قبل الإدارة.

في محاولة منها لتبرير هذا التقصير، جدّدت مؤسسة كهرباء لبنان «اعتذارها من المواطنين لعدم تمكنها من خدمتهم في شكل كامل وسليم، في ظل الوضع الشاذ القائم فيها»، مؤكدة أنّ «العمل فيها لا يمكن أن ينتظم من خلال الدخول الانتقائي إلى المبنى المركزي».

وكانت لجنة العمال المياومين وجبة الإكراء أوضحت في بيان أنّ «التهامات التي تسوقها إدارة مؤسسة كهرباء لبنان بحق المياومين والجباة واتبائها لهم بمشكلة تقنين التيار الكهربائي والانقطاع في معظم المناطق اللبنانية، ما هي إلا حجة واهية للهرب من الفشل الذريع والسياسات الخاطئة المتبعة في إدارة القطاع منذ ما يقارب عقدا من الزمن».

وأضافت: «إنّ معظم الأعطال المختصة بعمل المياومين يتم تصليحها بسرعة فائقة، وتتعلّق بالتوتر المنخفض من المحطات والترانسات وكابلات «تورسادي»، ما دون الـ 15 ألف فولت»، مؤكدة أنّ «لا علاقة لا من قريب أو من بعيد للعمال المياومين بمعامل الإنتاج ما يخفض الطاقة، وهي منوطة في شكل حصري بإدارة المؤسسة ومديرية الإنتاج».

تقرير «جمعية المصارف»: الدين العام يرتفع

إلى 65.7 مليار دولار بتمويل مصرفي 52.7 في المئة



سجلت التسليفات للقطاع الخاص نمواً بنسبة 5.7 في المئة

2014، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل 6.325 مليون دولار في مقابل 6.677 مليون في الشهر الذي سبق 5.967 و6.193 مليون في حزيران 2013. وارتفعت قيمة الشيكات المتقاصّة بنسبة 4.1 في المئة في النصف الأول من عام 2014 مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2013. وتراجعت معدل دلورة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 75.7 في المئة في فترة كانون الثاني - حزيران 2014 في مقابل 77 في المئة في الفترة المماثلة من عام 2013.

حركة الاستيراد: في الشهر ذاته، بلغت قيمة الواردات السلعية 1.567 مليون دولار في مقابل 1.676 مليون في الشهر الذي

سبق و1.634 مليون في حزيران 2013. لتكون الواردات السلعية تراجعت بنسبة 4.8 في المئة في النصف الأول من عام 2014 مقارنة بالنصف الأول من عام 2013، في حين سجلت الكميات المستوردة ارتفاعاً بنسبة 1.2 في المئة.

حركة التصدير: وبلغت قيمة الصادرات السلعية 278 مليون دولار في مقابل 308 ملايين في الشهر الذي سبق 347 مليوناً في حزيران 2013. وبذلك تكون الصادرات السلعية سجلت تراجعاً بنسب 28.3 في المئة في النصف الأول من عام 2014 مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2013.

ثانياً:المالية العامة

في شباط2014، بلغ العجز العام

البناء

البنّاء

إلى تطبيق القوانين وإزالة الإحتلال القائم فيها، تامياً لحسن سير المرفق العام وتأميناً لتغذية مستقرة بالتيار الكهربائي»، محذرة: «من تداعيات هذا الوضع الشاذ القائم فيها، ومن تفاقم هذه التداعيات أكثر فأكثر في المستقبل إذا لم تعدم المراجع المعنية المذكورة أعلاه إلى وضع حدّ لاحتلال هذا المرفق العام الحيوي».

قباني

وأوضح رئيس لجنة الطاقة النيابية النائب محمد قباني أنّه «بعد اشتداد أزمة الكهرباء في بيروت وصدور بيان عن المياومين عن استعدادهم لتأمين التجهيزات اللازمة لصيانة خطوط 66 ك.ف الجوفية في الأونيسكو، وصدور رد من مؤسسة كهرباء لبنان أنّ فريق الصيانة توجهت إلى مخازن المؤسسة فلم تجد من يفتح لهم الأبواب. تدخلت لإيجاد حل ومنع المناورات، فطلبت من المياومين فلم يحصل على جواب بحجة أنّه يتشاور مع مجلس الإدارة».

وتابع في بيان: «حددت موعداً صباح اليوم (السبت) بدءاً من التاسعة صباحاً وحتى العاشرة وأبلغت الطرفين. وقد أرسلت مندوبين من قبلي للتأكد مما يحصل. ففتح المياومون البوابة المطلوبة من التاسعة حتى الحادية عشرة، ولم يحضر أحد من قبل الإدارة. ثمّ أبلغني بعض المسؤولين عن الصيانة أنهم على استعداد للقيام بالصيانة المطلوبة لكنّ مجلس إدارة المؤسسة يمنعهم من ذلك».

واختتم قباني: «إنّ هذا الموقف السيئ لمجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان الذي ربما يكون مطلوباً من سواهم، واستهداف العاصمة واستعمال أهلها رهينة للتعلمة لن ينجح مع أهل بيروت الأبية الذين لم يركعوا أمام من حاصرهما أو من غزاهم».

البنّاء

ارتفاع كل من خدمة الدين العام من 555 مليار ليرة إلى 620 مليار، أي بمقدار 65 مليار ليرة ونسبة 11.7 في المئة والتفقات الألبية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 50 مليار ليرة ونسبة 2.2 في المئة، أي من 2.242 مليار ليرة إلى 2.292 مليار، علماً أنّ التحولات إلى مؤسسة كهرباء لبنان انخفضت من 436 ملياراً إلى 370 ملياراً.

حقق الرصيد الأولي فائضاً بقيمة 251 مليار ليرة في الشهرين الأولين من عام 2014، في مقابل فائض أدنى قدره 106 مليارات في الشهرين الأولين من العام 2013.

وارتفعت خدمة الدين قياسية وحجم المدفوعات الإجمالية والمقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في الشهرين الأولين من العامين 2013 و2014. وحجم الطلب إلا أنّ انتعاش قطاع الدواجن مؤخراً يعود إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال الأزمة». وأوضح أنّ الحكومة «اعتمدت خلال الأزمة مقاربتين الأولى استهلاكية تهدف إلى تأمين السلة الغذائية للمواطنين والثانية إنتاجية تسعى إلى تفعيل المؤسسات

الاجمالي 189 مليار ليرة في مقابل عجز بمقدار 180 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز أكبر بقيمة 422 مليار ليرة في شباط 2013). وتبيّن أرقام المالية العامة عدم مقارنتها في الشهرين الأولين من العامين 2013 و2014 للمعطيات الأتية:

ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة 2.347 مليار ليرة إلى 2.542 مليار، أي بمقدار 195 ملياراً ونسبة 8.3 في المئة. وارتفعت مقبوضات الخزينة بقيمة 103 مليارات ليرة وإيرادات الموازنة بمقدار 92 ملياراً.

ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة من 2.796 مليار ليرة إلى 2.911 مليار، أي بقيمة 115 ملياراً ونسبة 4.1 في المئة. ونتج ذلك من

سنو: التدهور السياسي سيؤدي إلى كارثة اقتصادية واجتماعية

رأى رئيس مجلس رجال الأعمال اللبناني – الهولندي محمد خالد سنو في الأوضاع المتردية على الصعيد كافة، «خطراً كبيراً على البلاد والعياد».

ورأى في تصريح أمس، «أنّ ما حصل حالياً على الصعيد السياسي أدى وسيؤدي إلى كارثة اقتصادية واجتماعية لا تحمد عقباها. فالأمور وصلت نتيجة عدم التوافق السياسي إلى مرحلة خطيرة تستدعي تحركاً سريعاً من جميع المعنيين لتداركها».

وسأل: «ماذا يعني التدهور الحاصل في معظم القطاعات الإنتاجية؟ وماذا يعني انقطاع الكهرباء والمياه؛ وماذا يعني الفلتان الأمني المتقلّب والسرقات المكشوفة؟ وماذا تعني صرخة التجربة من عدم وجود الزبائن؟ وماذا يعني شكوى الناس من الغلاء الذي طال جميع السلع».

وأضاف: «نحن نعرف تماماً أنّ كل هذه السلعة تعرفها الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقانونية والأمنية. ولكن أين الأجوبة عليها؛ وكيف هي الحلول؟ وأين مصير المواطنين في ظل هكذا أوضاع؟». وكيف وختم: «الأمور تستدعي علاجات سريعة جداً، ووقفاً داخلياً سياسياً ناجزاً لتسقييم، وليرتاح المواطن الذي تعب كثيراً حتى وصل إلى الهاوية».

<div>صباح اليوم، في فندق الكورال بيتش.</div> <div>يضمّن حفل الافتتاح كلمات لكل من: الوزير قزي، المدير العام للمندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي ومدير المركز العربي للتامينات الاجتماعية خالد يس. وتستمر الورشة ثلاثة أيام.</div> <div>يوقع وزير البيئة محمد المشنوق ووزير الاقتصاد آلان كحيم عند الواحدة من بعد ظهر اليوم في وزارة البيئة، مذكرة تعاون بين وزارتي البيئة والاقتصاد.</div> <div>برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، تحتفل جمعية الأسواق المالية بعيدها العشرين، اليوم في فندق «فور سينز»- بيروت.</div> <div>تظلم نقابة عمال مستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان، إضراباً واعتصاماً، في مراكز المؤسسة كافة، يستمر حتى الأربعاء ضمناً.</div>	<div>مواعيد</div>
--	--------------------------

نظريان يؤكد تمسك الشركات العالمية بالاستثمار في قطاع النفط والغاز

أكد وزير الطاقة آرترور نظريان «الاعتماد الثابت للشركات العالمية في الاستثمار في قطاع الغاز والنفط في لبنان، على رغم بعض عناصر المخاطر، وعلى رغم التأخير أيضاً في فتح القطاع أمام الاستثمار، وذلك لاعتماد تلك الشركات، في تقييمها لجاذبية القطاع، على سلة من المعايير تغلب عليها الإيجابية ومنها نتائج المسوحات والبيئة

الاستثمارية والموقع الجغرافي للبنان وغيرها». وقال نظريان في لقاء مع Middle East Strategic Perspectives: «إنّ لبنان ميزات تفاضلية عديدة بالنسبة لمحيطه، يمكنه الاعتماد عليها ضمن خطة واضحة المعالم، من أجل الحاق بمناقصيه الإقليميين المباشرين وغير المباشرين، مما يسمح لقطاع الغاز والنفط اللبناني

العاملة والشركات. وقد أشار التقرير إلى أنّ «داء لبنان في معظم مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم لعام 2014 تحت عنوان «المؤسسات والحرية الاقتصادية والسياسية والمدنية في العالم العربي»، بحيث سجّل لبنان نتيجة 7.19 نقطة في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2012، مقارنة مع 7.42 لعام 2011. ويتركز مؤشر الحرية الاقتصادية، والذي يعتمد على نتائج عام 2012، على خمسة عوامل أساسية، وهي حجم الدولة، والأنظمة القانونية وضمان حقوق الملكية، مع تحقيق نتيجة 4.40 في عام 2012، مقابل نتيجة 4.70 في العام 2011.

وسجّل لبنان الأداء الأسوأ له لجهة الحرية الاقتصادية في خانة «الأنظمة القانونيّة وضمان حقوق الملكية»، مع تحقيق نتيجة 4.40 في عام 2012، مقابل نتيجة 4.70 في العام 2011. وعلى الصعيد الإقليمي، جاء

الأردن (المركز الإقليمي: 1 النتيجة: 7.84) والإمارات العربية المتحدة (المركز الإقليمي: 2 النتيجة: 7.82) وقطر (المركز الإقليمي: 3 النتيجة: 7.78) وعمان (المركز الإقليمي: 4 النتيجة: 7.63) لجهة مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2012.

وزارة الزراعة السورية تتجه نحو تخفيض استيراد الفروج

وتحتاج للتنسيق مع الجهات المعنية ومنها اتحاد المصدرين السوريين لتجاوزها الفارق عثا فلها طلب إجراء اختيارات من جهة دولية معتمدة على البيض المراد تصديره، ولا يوجد حالياً أي شركة للقيام بهذه العملية، ما يستدعي تأسيس مخبر وضرورة متابعة الاتحاد

للشروط القياسية التي ترفضها الدول على المنتج السوري». وقال: «اتخذنا قراراً يتأمين حاجة السوق من المنتج أولاً ويسرع مقبول وعدم تصديره إلا في حالة وجود فائض رغم الأرباح الكبيرة التي تحققها عليه التصدير».

وكان سعر صحن البيض بحسب نشرة مديرية التجارة وحماية المستهلك في دمشق تراوح بين 555 و575 ليرة وهو ما اعتبره قرنفلة «منطقياً تجاه التكاليف ويضمن استمرار المنتج ويحقق له ربحاً هامشياً مقبولاً».

ارتفاع موازنة البنك المركزي الأردني

من البنك في نهاية حزيران الماضي نحو 5.6 في المئة مقارنة مع نهاية عام 2013 ليصل إلى 4.15 مليار دينار.

وتضم المطلوبيات من البنك المركزي ودائع البنوك المرخصة وتودّسع تحت الطلب وتودّسع التوفير ولأجل للمؤسسات العامة والمؤسسات المالية، وودائع الحكومة المركزية. وانخفضت ودائع البنوك المرخصة بالدينار بنسبة 5.6 في المئة بعد أن سجلت قيمة 4.56 مليار دينار في نهاية حزيران مقارنة مع نهاية عام 2013.

وكانت الحكومة الهندية الجديدة قد أطلقت بعض السياسات الجديدة التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار، وهي السياسات التي تضمنت إجراءات ضريبية جديدة.

وأشار ممثل السوق سيمر هامشي إلى أنّ «مجرد تولي حكومة ناريندا مودي السلطة بالهند، تحسّن مناخ الأعمال في الهند، ما أدى إلى ضخ المستثمرين مزيداً من الأموال في الأسواق، وارتفعت بشدة أسواق المال إضافة إلى ارتفاع معدل الطلب من جانب المستهلكين وارتفاع موازٍ في معدل التوظيف بالبلاد».

وأضاف هامشي: «إنّ ذلك الانتعاش وجاء هذا القرار بعد لقاء مع كبار زعماء الاتحاد الأوروبي الـ 28 في بروكسيل في ساعة متأخرة من مساء السبت الفائت. وذكر بيان للاتحاد أنّه «في الأسابيع الأخيرة أكدت السياسات الاقتصادية أن الانتعاش لا سيما في منطقة اليورو ضعيف والتضخم منخفض على غير المتوقع، كما أنّ البطالة مرتفعة على نحو غير

مقبول».

وسيركز اجتماع القمة الطارئ الاقتصادي للاتحاد الأوروبي وبنان قواعداً للاتحاد الأوروبي الصارمة بشأن عجز الموازنة، على جانب دول مثل فرنسا، معتبرة أنّ التركيز المفرط على التشكّف في الأسلوب الكامن يعرقل انتعاش أوروبا.

نظريان يؤكد تمسك الشركات العالمية بالاستثمار في قطاع النفط والغاز

من تعويض التأخير الناجم عن العراقيل السياسية الداخلية». ووجه نداء لأرباب العمل ولشركاء الإنتاج «لكي يفتحتموا الفرص التي سيقدّمها قطاع الطاقة الواعد للاقتصاد الوطني، للاستثمار فيه مباشرة وللمشاركة في تهيئة الأرضية الاقتصادية والمالية والفنية والعالية الضرورية لمواكبة هذه الورشة العملاقة».

لبنان... الأسوأ لجهة الحرية الاقتصادية

لبنان في المرتبة السابعة لجهة الحرية الاقتصادية في العالم العربي (النتيجة: 7.19)، متقدماً بذلك على كل من السعودية (المركز الإقليمي: 8 النتيجة: 6.84) ومصر (المركز الإقليمي: 9 النتيجة: 6.55) (مقارنة مع 9.00 في العام 2011) وبنجيّة 6.80 لجهة «القوانين والأنظمة التي ترعى الائتمان واليد العاملة والشركات» (مقابل 7.00 في العام 2011).

وسجّل لبنان الأداء الأسوأ له لجهة الحرية الاقتصادية في خانة «الأنظمة القانونيّة وضمان حقوق الملكية»، مع تحقيق نتيجة 4.40 في عام 2012، مقابل نتيجة 4.70 في العام 2011.

وعلى الصعيد الإقليمي، جاء

وزارة الزراعة السورية تتجه نحو تخفيض استيراد الفروج

وتحتاج للتنسيق مع الجهات المعنية ومنها اتحاد المصدرين السوريين لتجاوزها الفارق عثا فلها طلب إجراء اختيارات من جهة دولية معتمدة على البيض المراد تصديره، ولا يوجد حالياً أي شركة للقيام بهذه العملية، ما يستدعي تأسيس مخبر وضرورة متابعة الاتحاد للشروط القياسية التي ترفضها الدول على المنتج السوري». وقال: «اتخذنا قراراً يتأمين حاجة السوق من المنتج أولاً ويسرع مقبول وعدم تصديره إلا في حالة وجود فائض رغم الأرباح الكبيرة التي تحققها عليه التصدير».

وكان سعر صحن البيض بحسب نشرة مديرية التجارة وحماية المستهلك في دمشق تراوح بين 555 و575 ليرة وهو ما اعتبره قرنفلة «منطقياً تجاه التكاليف ويضمن استمرار المنتج ويحقق له ربحاً هامشياً مقبولاً».

ارتفاع موازنة البنك المركزي الأردني

من البنك في نهاية حزيران الماضي نحو 5.6 في المئة مقارنة مع نهاية عام 2013 ليصل إلى 4.15 مليار دينار.

وتضم المطلوبيات من البنك المركزي ودائع البنوك المرخصة وتودّسع تحت الطلب وتودّسع التوفير ولأجل للمؤسسات العامة والمؤسسات المالية، وودائع الحكومة المركزية. وانخفضت ودائع البنوك المرخصة بالدينار بنسبة 5.6 في المئة بعد أن سجلت قيمة 4.56 مليار دينار في نهاية حزيران مقارنة مع نهاية عام 2013.

النمو الاقتصادي في الهند في أعلى مستوياته

جاء نتيجة لارتفاع درجة التفاؤل في الأسواق، كما أنّ تحقيق المزيد من النمو سوف يتطلب إجراءات أخرى للخفاض على هذا التفاؤل».

يُذكر أنّ أداء حكومة مودي، التي تقرب من مئة يوم في السلطة، كان مقبولاً. وبينما بدأت الحكومة الجديدة خطوات تهدف إلى خفض الإجراءات الضريبية وازدادت من التصنيع العسكري إضافة إلى بدء عدد من مشاريع السكك الحديدية لجذب الاستثمارات الأجنبية، عن المنتظر أن تعلن حكومة مودي عن إصلاحات هائلة، من شأنها إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الهندي.

قمة أوروبية طارئة لتشجيع النمو والوظائف

على التوظيف لا سيما توظيف الشباب، والذي ما زال يمثل مشكلة كبيرة لأوروبا مع سعيها لإنعاش اقتصادها.

وتصوّرت إيطاليا الدعوات لزيادة الرخوة بشأن قواعد الاتحاد الأوروبي الصارمة بشأن عجز الموازنة، على جانب دول مثل فرنسا، معتبرة أنّ التركيز المفرط على التشكّف في الأسلوب الكامن يعرقل انتعاش أوروبا.